

في سنة خمس فلانما في بينهما وعبارة الخليل وفي السنة الرابعة من النبوة كان الظهار الدعوة وذلك اي الامم يعني والله قوله اي مقوله فاصدع ماخوذ من الصدع وهو في الاصل الابانة والتميز قال في القاموس صدعه كصفه شقه اي مطلقا او شقة نصفين او شقة ولم يفتقر الى فافاد ان الصدع يستعمل لثلاثة معان الشق مطلقا او شق الشيء نصفين او شقة من غير ابانة ولا تمايز بين ذلك وما قيله جواز ان يراد بالابانة الشق مع الفصل وهو مستفاد من المعنى الاول في كلام القاموس وبالتميز الشق بلا فصل وهو مستفاد من المعنى الاول والثالث والمراد به هنا اظهار الحجية والتميز بها جازا من صدع الشيء اذا شقه وذلك لان الصدع بها يعرف كل من ظهرت عليه الحجية وفتردها وعلى المسلمين عطف على الضمير المحرور دعوى باعادة الخاقض على طريقة الجمهور حتى اذن لهم في الهجرة التي ارض الحبيسة وذلك في رجب في السنة الخامسة من المبعث قال الشافعي وسبب ذلك انه لما راي ما نصيب اصحابه من البلا وما هو فيه من العافية من الله تعالى فممن عنده في طاب وان لا يقدر على ان يمنعه مما هو فيه من البلا قال الامم خزيم الى ارض الحبيسة فان بها ملك لا يظلم عبده احد وهي ارض صدق حتى يجعل الله لكم فرجا مما انتم فيه فخرج عند ذلك المسلمون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ارض الحبيسة مخافة الغنمة وفراروا الى الله بدينهم وكان اول هجرة في الاسلام في الليل اي في اكثر الليل وجوزوا بالليل الاستئذان بقوله الا قبل ذلك اذ المراد ان علة الحذوف والتقدير وانما صح كون هذه الامة ناسخة مع انه عبر عنها بالفرقة لان الصلاة في اطلاق القراءة على الصلاة مجاز يرسل من باب التعبير بالجزء عن الكل ما ينسب لكم

لكم اي من القران ولم يقيد ذلك بزمن فدل على الاكتفاء بما صدق عليه اسم القيام وتكفين فكان قران كل منهما قران ما لم يعلم بالعادة اي او النهار قبل طلوع الشمس والعشا اي اذ النهار قبل غروب الشمس فلا وكان فرض قيام الليل اي الثالث بقوله تعالى فيم الليل وفرض اسم كان وقوله كقر سنة هو حارس فرض قيام الليل وجعله حالا ولم يعطه كسابقه لعدم ذكره قيل فلذلك ذكره بكتاب التثنية وقوله عقب الرجب خبر كان اي متعلقة المحذوف على الصحيح من الخلاق المعروف وقوله قبل الفقرة اما خبر بعد خبر على الصحيح من جواز تعدده احوالا من جهة الظرف المستقر وهي حال الائمة اذ من لوازمه كونه عقب الرجب ان يكون قبل الفقرة ويصح ان يكون حال الرجب في حال اشتقائه كقضية الرضوخ ظاهره انه فرض عقب الرجب مع انه لم يفرض الا ليلة الائمة مع فرض الصلوات الخمس قبل الهجرة سنة كما قاله الشافعي من تحسيد كان قبل ذلك عند ويا حتى في صلاة الليل فالاول ان يقول كمشروعية الرضوخ ومانعه اي وله يصنع وما نزلت سنة بثلاثة ايام وقيل بوجه بشهرين وانما والماضي وموت سنة من اذى النبي بيان لقوله بعد ما نزلت مقدمه على المدين على الاصح وبالغ ان هزمه فادعى فيه الاجماع ومقابل الاصح ان قبلها بسنة وخمسة اشهر وقيل بسنة وثلاثة اشهر واما ما قاله القاضي من انه بعد المبعث بمسح سنين فيرده ان خد حجة ماتت قبل فرض الخمس وموتها قبل الهجرة بثلاث سنين على الراجح جزم به النوروي في الروضة بقوله المرفوع ومقابل الراجح انه ليلة سبع وعشرين من ربيع الاول والاخر كما جزم به الاول من الامة وجمع منهم النوروي كما في النسخ المعتمدة من فتاويه وبعض نسخهم مسلم وجزم في بعض نسخ الفتاوى والكرشيخ ثم مسلم بالثاني وقيل